Royaume du Maroc

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

Le Haut-Commissaire

المندوب السامي

موجـــز الظرفيـــة
ابريل 2011

يهدف هذا البلاغ إلى تحليل الوضعية الاقتصادية ببلادنا من خلال تتبع أهم المؤشرات الخاصة بالفصل الرابع من سنة 2010، وكذا التقديرات الخاصة بالفصل الأول من سنة 2011 و التوقعات بالنسبة للفصل الثاني من نفس السنة، وذلك في إطار الدراسات الفصلية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط. وقد تم إنجاز هذا التحليل باعتماد المعلومات المستقاة من بحوث الإنتاج الصناعي و الظرفية الاقتصادية و الأسعار و التشغيل، المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، وكذا المؤشرات الإحصائية الفصلية المتعلقة بأنشطة المؤسسات الإدارية الأخرى.

*****

- ***توجه ايجابي متواصل للأنشطة غير الفلاحية في الفصل الأول***
- ***تطور الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب***
- ***استمرار تحسن أنشطة الخدمات وانتعاش مرتقب في قطاع البناء***
- ***تباطؤ طفيف في أسعار الاستهلاك و زيادة محدودة في معدل التضخم الكامن***

واصل القطاع غير الفلاحي تقدمه خلال الفصل الرابع من سنة 2010، بزيادة بلغت 4,4٪ على أساس التغير السنوي، مقابل 4,6٪، في الفصل السابق. ويعزى هذا التوجه إلى تقلص مساهمة قطاع التعدين في النمو، بالإضافة إلى تراجع أنشطة البناء. أما القطاعات الأخرى، فقد عرفت، على العموم، تحسنا في أداءها. ومن الراجح أن يستمر القطاع غير الفلاحي بنفس الوثيرة تقريبا، خلال الفصل الأول من سنة 2011، حيث سيرتفع معدل نموه ليصل إلى 4,6٪، بفضل انتعاش نشاط البناء. وهكذا، وباعتبار تحسن في القيمة المضافة الفلاحية بنحو 4,7٪، باعتبار إنتاج يصل إلى 88 مليون قنطار من الحبوب، فان الناتج الداخلي الإجمالي سيرتفع بنسبة 4,6٪. هذا وستبقى توقعات النمو الاقتصادي للأنشطة غير الفلاحية الخاصة بالفصل الثاني مرتفعة (4,5+٪)، بفضل حيوية قطاع الخدمات واستئناف أنشطة البناء. ومن المتوقع أن يحقق الناتج الداخلي الإجمالي نموا يقدر ب 4,5٪ حسب التغير السنوي.

.....

من اجل الاطلاع على النسخة المفصلة لموجز الظرفية الاقتصادية، يمكن الرجوع إلى البوابة الالكترونية للمندوبية السامية للتخطيط (www.hcp.ma). يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر.

Ilot 31-3, secteur 16, Hay Riad, 10001, Rabat - Maroc BP : ايلو 31-3، قطاع 16، حي الرياض 10001 الرباط – المغرب

Tél. : (+212) 05 37 57 69 04 – Fax : (+212) 05 37 57 69 02 الهاتف : 04 69 57 37 05 (+212) – الفاكس :

www.hcp.ma

تحسن مرتقب في النشاط العالمي في أفق منتصف 2011

تباطأ النشاط الاقتصادي للدول المتقدمة خلال الفصل الرابع من سنة 2010 (0,4٪ على أساس التغير الفصلي، مقابل 0,6٪ في الفصل الثالث). تأثرت منطقة اليورو بسوء الأحوال الجوية، وخصوصا في أنشطة البناء. أما في البلدان الناشئة، لا سيما الأسيوية، ظل النمو قويا مدعوما بانتعاش الطلب الداخلي والاستثمار، وذلك على الرغم من التقلص التدريجي لسياسات الدعم المالي. علاوة على ذلك، عرفت المبادلات التجارية في البلدان المتقدمة بعض التراجع (1,6-٪ على أساس التغير الفصلي) في أعقاب انخفاض واردات الولايات المتحدة الأمريكية، في حين تحسنت واردات الدول الناشئة (0,8 +٪). كما تفاقمت الضغوط التضخمية العالمية متأثرة بارتفاع أسعار النفط والمواد الخام الأخرى. في ظل ذلك، ارتفعت نسبة التضخم في البلدان المتقدمة لتصل إلى 2,7٪ في الفصل الرابع، مقابل 1,7٪ في الفصل الثالث، بالإضافة إلى الدول الناشئة التي تستخدم بكثرة الطاقة، حيث ظهرت الضغوط التضخمية في بعض البلدان كالبرازيل والهند والصين.

وفيما يتعلق بالفصل الأول من سنة 2011، سيعرف النشاط الاقتصادي العالمي تحسنا مقارنة مع الفصل السابق. ففي الاقتصاديات المتقدمة، يشير تحسن مناخ الأعمال وكذلك تفاؤل كل من أرباب الشركات والأسر، إلى انتعاش النشاط الاقتصادي (0,6+٪). ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال السياسة الاقتصادية التوسعية، إلى جانب دعم ميزانية الأسر، تساهم في دعم النشاط الاقتصادي (1٪)، على الرغم من الصعوبات المرتبطة بضعف التشغيل. أما منطقة اليورو، فستعرف نموا قدره 0,6٪، بفضل انتعاش الاستثمار في قطاع البناء، والإنفاق، وتحسن الطلب الخارجي الموجه للمنطقة. ولكن هذه الوضعية تأثرت بمجموعة من الصدمات المعاكسة، والتي يمكن أن توقف مسار هذا التحسن، ابتداء من الفصل الثاني من هذه السنة. ومن المرجح أن يؤثر الزلزال الذي حصل في اليابان على اقتصادها وكذلك على شركائها التجاريين، من خلال انخفاض الإنتاج والطلب الخاص بها. كما ستدفع التوترات السياسية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وتأثيرها على أسعار المواد الأولية الأساسية بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، مما سيؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للأسر في أعقاب ارتفاع معدلات البطالة. وأخيرا، ستواجه الأسر الأوروبية أيضا بعض الآثار المترتبة عن تدابير تعزيز الميزانية. وهكذا، ستتراجع نسبة النمو في البلدان المتقدمة إلى 0,4٪ في الفصل الثاني، كما ستعرف البلدان الناشئة نموا بطيئا أيضا، نظرا لآثار السياسات الاقتصادية الأكثر تقييدا.

استمرار تحسن الطلب العالمي الموجه للمغرب في أوائل سنة 2011

بعد التراجع الطفيف الذي سجله خلال الفصل الرابع من 2010، استفاد الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب، في أوائل سنة 2011، من انتعاش نسبي للنشاط الاقتصادي والتجارة العالمية. هكذا، حقق زيادة بمعدل 1,9٪ حسب التغير الفصلي، وذلك في أعقاب التطور الذي عرفته واردات الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة. وينتظر أن يستمر في التحسن خلال الفصل الثاني من 2011، ولكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه في الفصل الأول (1,6+ ٪)، بالنظر إلى توقعات نمو أكثر اعتدالا لاقتصاديات الدول المتقدمة.

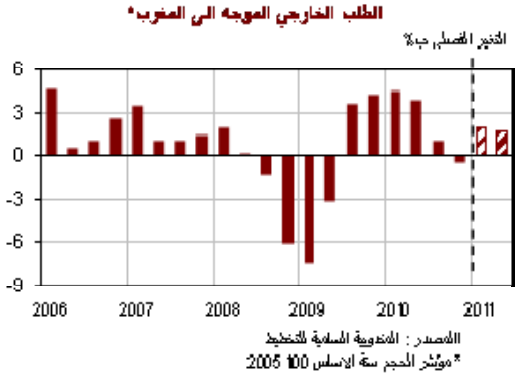

في ظل ذلك، واصلت الصادرات المغربية من السلع تحسنها خلال الفصل الرابع من سنة 2010، محققة زيادة قدرها 7٪، بالتغير الفصلي المصحح من التغيرات الموسمية. وقد استمدت الصادرات، دون احتساب الفوسفاط ومشتقاته، تحسنها من مبيعات منتجات التجهيز، خاصة الأسلاك والكابلات الكهربائية، والسلع الاستهلاكية كالملابس والجوارب وكذلك الأغذية (منتجات البحر). أما مبيعات الفوسفاط ومشتقاته، فقد ساهمت ب 0,8 نقطة في التطور الإجمالي للصادرات، مستفيدة من ارتفاع الأسعار العالمية. من جهتها عرفت قيمة الواردات انخفاضا قليلا (1,4- ٪ على أساس التغير الفصلي) خلال الفترة نفسها، متأثرة من انخفاض مشتريات منتجات الطاقة والتجهيز. بالمقابل، ارتفعت الواردات باستثناء الطاقة، ب 2 ٪، بفضل ارتفاع المقتنيات من المواد الغذائية (القمح والسكر) والمنتجات الخام (خام الكبريت).

وعلى العموم، انتعشت الصادرات ب 30,9٪،في متم سنة 2010، بعد انخفاضها في السنة السابقة ب 27,4٪، بينما ارتفعت الواردات ب 12,5٪، مما خلف تراجعا في العجز التجاري بنسبة 1,2٪ وتحسنا في نسبة التغطية ب 7 نقاط ليستقر في حدود 49,8٪.

خلال الفصل الأول من سنة 2011، لوحظ تراجع طفيف لهذا التوجه حيث تقلصت الصادرات بنسبة 4٪ مقارنة بالفصل السابق، نتيجة انخفاض المبيعات من مواد التجهيز، والمواد الغذائية، والمنتجات الاستهلاكية، في حين انتعشت الواردات (17,8+٪، على أساس التغير الفصلي)، بفضل ارتفاع مشتريات منتجات الطاقة والمواد الغذائية والمنتجات شبه المصنعة.

ارتفاع طفيف في معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي في الفصل الأول

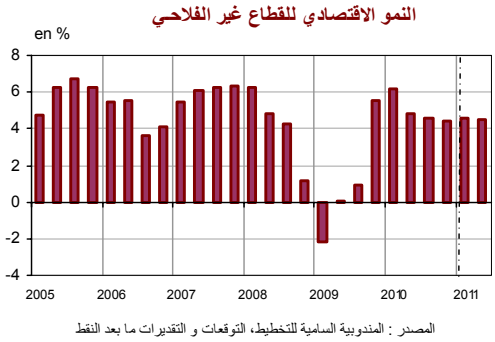

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، التوقعات و التقديرات ما بعد النقط

ظلت وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية مرتفعة خلال الفصل الرابع من سنة 2010، حيث بلغت 4,4٪، على أساس التغير السنوي. فباستثناء قطاع البناء الذي شهد تقلصا في نشاطه، ساهمت القطاعات الأخرى بشكل إيجابي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي. حيث ساهمت الأنشطة الثانوية ب 0,9 نقطة، مقابل 1,3 نقطة في الفصل السابق. كما واصلت الصناعة تحسنها الذي بدأته في الفصل الثالث، لكن ظل أداءها أقل من المعدلات المحققة قبيل اندلاع الأزمة العالمية الاقتصادية. وشهد تطور قطاع المعادن، بدوره، دينامكية أقل مما كانت عليه في بداية السنة الماضية. من جهتها تحسنت مساهمة القطاع الثالث ب 0,2 نقطة لتستقر في حدود 2,2 نقطة.

بالنظر إلى المؤشرات الاقتصادية المتاحة في بداية هذه السنة، فإن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي باستثناء الفلاحة سيبقى في نفس المستوى خلال الفصل الأول من سنة 2011. ستكون مساهمة القيمة المضافة الفلاحية أفضل نسبيا من السنة الماضية، ليصل نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى حوالي 4,6٪، خلال الفصل الأول، على أساس التغير السنوي و 4,5٪، في نهاية الفصل الثاني من 2011.

ديناميكية متواصلة لأنشطة المعادن

استمرت أنشطة المعادن في ديناميكيتها خلال الفصل الرابع من سنة 2010، محققة ارتفاعا ب 10,6٪ بالتغير الفصلي. ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع الطلب الخارجي الموجه للفوسفاط الخام، الذي صاحب تصاعد الأسعار الدولية للمنتجات الزراعية، وخاصة الحبوب. ومن المرتقب أن تستمر هذه الوضعية خلال الفصل الأول من سنة 2011، مع ارتفاع مرتقب ب 6,2٪ لصادرات الفوسفات الخام. في المقابل، ستعرف الأنشطة المتعلقة بالمعادن الأخرى شيئا من الركود في إنتاجها، خلال نفس الفترة، بالرغم من استمرار ارتفاع الأسعار الدولية.

من جهتها، عرفت أنشطة قطاع الطاقة نموا أقل ديناميكية خلال مطلع هذه السنة، عقب الانتعاش الذي عرفته خلال 2010. ويعكس هذا التراجع ضعف تكيف القطاع في مواجهة تقلبات أسعار المواد الأولية الدولية. حيث ستشهد صناعة تكرير النفط انخفاضا في إنتاجها في الفصل الأول من سنة 2011، متأثرة من ارتفاع سعر نفط بحر الشمال. في ظل ذلك، ينتظر أن يتباطأ نمو إنتاج الكهرباء، على مستوى محطات توليد الطاقة الحرارية القائمة على الوقود. على العموم، ستشهد القيمة المضافة للطاقة انخفاضا، للفصل الثاني على التوالي، ب 7,7٪ مقارنة بالفصل السابق.

استمرار تحسن الصناعات التحويلية

حافظ القطاع الصناعي على نفس الوتيرة المحققة في الفصل الرابع من سنة 2010، مقارنة مع الفصل السابق، أي بزيادة قدرها 0,7 ٪. وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى التحسن الملحوظ في فروع الصناعات الميكانيكية و الالكترونية، وكذا الصناعات الأخرى (1,3٪ على التوالي). كما تحسنت القيمة المضافة للصناعات الغذائية، لكن بنسبة أقل (0,5+٪). بالمقابل عرفت صناعات النسيج والجلود وكذلك المواد الكيميائية، انخفاضا، بنسب 7,3٪ و 1,5 ٪ على التوالي، على أساس التغير الفصلي.

وبالنسبة للتوقعات الخاصة بالفصل الأول من سنة 2011 فتبدو متفائلة، حيث تظهر المؤشرات نموا متواصلا بالنسبة لمعظم قطاعات الصناعة. و ستظل الصناعات الميكانيكية والغذائية المساهمين الرئيسيين في هذا التحسن، بفضل ارتفاع الطلب الخارجي المتعلقة بها.

تحول نحو الارتفاع في أنشطة البناء في مطلع الفصل الأول 2011

استمرت أنشطة البناء في التراجع، خلال الفصل الرابع من سنة 2010، حيث ظلت معظم مؤشرات القطاع دون اتجاهها المحقق على المدى المتوسط. وهكذا، انخفضت مبيعات الأسمنت ب 6,4٪، حسب التغير الفصلي، كما تراجعت القيمة المضافة للقطاع ب 1,7 ٪. وتؤكد نتائج البحوث حول الظرفية الخاصة بالقطاع التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط هذا الاتجاه. ووفقا لآراء أرباب الشركات التي شملها البحث، عرف استخدام عوامل الإنتاج و دفاتر الطلبات انخفاضا كبيرا في الفصل الرابع من 2010.

ومن المنتظر أن يعرف قطاع البناء تحسنا في الفصل الأول من سنة 2011، حيث تشير توقعات المهنيين إلى التفاؤل، بفضل الآفاق الجيدة لإنتاج السكن الاجتماعي. وفي هذا الإطار، حقق المؤشر التركيبي لقطاع البناء ارتفاعا بنحو 0,9 نقطة في الفصل الأول من 2011، مقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2010.

تسارع في وثيرة أنشطة النقل وتباطؤ مرتقب في السياحة

استمر نشاط النقل في اتجاهه التصاعدي خلال الفصل الرابع من سنة 2010، حيث سجلت القيمة المضافة للقطاع زيادة قدرها 1,7٪ حسب التغير الفصلي. وساهم في هذا الأداء تحسن النقل السككي والبحري. وسيستمر هذا التطور الإيجابي في الفصل الأول من سنة 2011، حيث من المتوقع أن تحقق القيمة المضافة للقطاع زيادة قدرها 2,2٪ مقارنة مع الفصل السابق.

في نفس الوقت، واصلت السياحة تحسنها في الفصل الرابع من سنة 2010، كما يشير إلى ذلك التطور الإيجابي لمعظم مؤشرات هذا القطاع. وهكذا، عرفت القيمة المضافة لأنشطة السياحة زيادة قدرها 4,3٪، على أساس التغير الفصلي. كما عرف عدد الوافدين زيادة بنسبة 5,9٪، مستفيدا من ارتفاع عدد السياح الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج ب 5,3٪ و 6,5٪ على التوالي. أما بالنسبة للمبيتات، فقد سجلت زيادة قدرها 0,1٪، متأثرة من انخفاض عدد المبيتات التي قضاها غير المقيمين (2,4-%)، في حين أن عدد مبيتات المقيمين تحسنت ب 3,9٪. من جهتها حققت الإيرادات السياحية نموا إيجابيا (8+٪) بعد تراجع 1,2 ٪ في الفصل السابق. لكن توقعات نمو النشاط السياحي الوطني للنصف الأول من سنة 2011 تبدو أقل تفاؤلا. حيث يتوقع المتخصصون في هذا المجال حدوث انخفاض في الحجوزات لبعض التوجهات، وخاصة في مجال الحلقات الدراسية والمؤتمرات. وهكذا، فإنه ينتظر أن تعرف القيمة المضافة لهذا القطاع انخفاضا قدره 7٪، في الفصل الأول من سنة 2011، مقارنة بالفصل السابق.

آفاق جيدة للموسم الفلاحي 2011/2010

من المنتظر أن تعرف الأنشطة الفلاحية تحسنا في مسارها هذه السنة، ويرجع ذلك أساسا إلى الانتعاش المتوقع في إنتاج المحاصيل، بعد التراجع التقني الذي شهده سنة 2010. ففيما يخص قطاع الزراعة، ساهمت زيادة المساحة المزروعة ب 4,2٪ على أساس التغير السنوي، وكذلك احتمالات مردوديات جيدة، وسط ظروف مناخية مواتية، في دعم محصول الحبوب. كما عرف إنتاج المحاصيل الأخرى، بما في ذلك الحوامض، تحسنا ملموسا، كما تشير إلى ذلك ارتفاع الصادرات (15٪ في نهاية مارس 2011، مقارنة بالسنة الماضية). من جهتها، واصلت أنشطة تربية المواشي اتجاهها التصاعدي، على الرغم من ارتفاع أسعار الأعلاف. ويعزى هذا التوجه إلى تحسن أداء قطاع الدواجن وبعض المنتجات المتعلقة بالثروة الحيوانية، مثل الحليب. وعلى العموم، ستعرف القيمة المضافة الفلاحية ارتفعا، في الفصل الأول من سنة 2011، يقارب 4,7٪ على أساس التغير السنوي.

بعد النمو الذي أظهره نهاية 2010 ،شهد قطاع الصيد البحري الشاطئي تحولا في مساره أوائل سنة 2011، وذلك تماشيا مع انخفاض كميات الأسماك المصطادة. أما الأصناف الأخرى، بما في ذلك القشريات والطحالب، عرفت بالمقابل زيادات كبيرة. ففيما يخص الصادرات السمكية، التي تعبر عن تقلبات إنتاج أسماك أعالي البحار، فقد تمكن إجمالي حجم الصادرات إدراك الانخفاض الذي عرفه سنة 2010. وهكذا، تحسنت صادرات الأسماك الطازجة والقشريات والرخويات والمحار ب 45٪ و 23٪ على التوالي في نهاية فبراير 2011، على أساس التغير السنوي.

انتعاش الطلب الداخلي في الفصل الأول لسنة 2011

بعد أن استعاد ديناميكياته أوائل سنة 2010، تباطأ الطلب الداخلي بشكل طفيف في الفصل الرابع من 2010، حيث بلغت مساهمة الاستهلاك الخاص في نمو الناتج الداخلي الإجمالي نحو 1,2 نقطة مقابل 2,2 نقطة في الفصل السابق. في هذا السياق، تباطأت وتيرة نمو واردات السلع الاستهلاكية ب 4,9٪، بعد ارتفاعها ب 5,4 ٪ في الفصل الثالث، كما ارتفعت القروض الاستهلاكية ب 8,8 ٪ مقابل 10,2٪. من جانبه، ساهم تكوين رأسمال الثابت ب 0,1- نقطة عوض 2 نقط في الفصل الثالث. فقد تأثر القطاع من انخفاض أنشطة البناء، حيث تراجعت مبيعات الاسمنت ب 6,2٪. كما تباطأ الاستثمار في المنتجات الصناعية، كما يشير إلى ذلك انخفاض وتيرة ارتفاع الواردات من التجهيزات الصناعية (7,1٪ مقابل زيادة قدرها 15,8٪ في الفصل السابق). أما الطلب الخاص بالإدارات العمومية، فظل ضعيفا، متأثرا من انخفاض نفقات التسيير ب 4,7٪، خلال السنة الفارطة.

بالنظر إلى المؤشرات الاقتصادية المتاحة في بداية 2011، فان مساهمة الاستهلاك النهائي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ستكون أكثر فعالية مما كانت عليه في الفصل الرابع. حيث سيرتفع استهلاك الإدارات العمومية (3,1+٪)، نظرا لزيادة نفقات التسيير بنسبة 5,1٪ في يناير 2011. وفي نفس الوقت، ستتسارع وتيرة نمو استهلاك الأسر (4,8+٪ على أساس التغير

السنوي). فالتحسن الذي سيشهده الإنتاج الزراعي من المرجح أن يدعم الاستهلاك الخاص وخصوصا لدى الأسر القروية. كما ستستفيد القدرة الشرائية للأسر من انخفاض وثيرة توجه أسعار الاستهلاك (1,6٪ مقابل 2,2٪ في الفصل الرابع)، بالإضافة إلى زيادة قدرها 4٪ في تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، أواخر شهر فبراير 2011. وعلاوة على ذلك، تطورت الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة 15,7٪ في نهاية فبراير 2011. كما تحسن الطلب على القروض الاستهلاكية، ولو بوتيرة أبطأ (7,7 ٪ في نهاية فبراير 2011). وارتفعت مبيعات السيارات الجديدة ب 9,5٪، في الفصل الأول من سنة 2011.

تباطؤ نسبة التضخم في الفصل الأول 2011

عرف معدل التضخم انخفاضا طفيفا في وتيرته، خلال الفصل الأول لسنة 2011، حيث حقق زيادة 0,4٪، بالتغير الفصلي وبعد تصحيحها من التأثيرات الموسمية، عوض 0,8٪، خلال الفصل الرابع 2010. وقد ساهم في هذا التراجع انخفاض أسعار المواد الغذائية خاصة الطازجة كالفواكه والخضروات، حيث لم يتعد ارتفاع مؤشر أثمان المواد الغذائية 0,5٪، مقابل زيادة قدرها 1,6٪ في الفصل السابق.

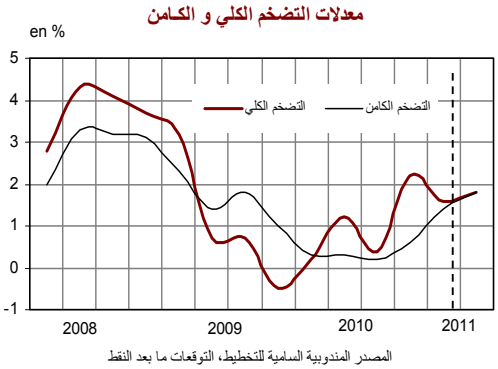

المصدر المندوبية السامية للتخطيط، التوقعات ما بعد النقط

عكس ذلك، ارتفع مؤشر التضخم الكامن ب 0,7٪ في الفصل الأول لسنة 2011، مقابل 0,2٪ في الفصل السابق. وهذه الزيادة نتجت عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الغير طازجة، نتجت عن غلاء المواد الأولية في السوق العالمية، كالحبوب والمنتجات المصنوعة من القمح، فضلا عن المشروبات (الشاي والقهوة على وجه الخصوص).

زيادة طفيفة في تدفق الكتلة النقدية

ظل السوق النقدي يعاني بعض النقص في السيولة خلال 2010. وقد أدت هذه الوضعية في ارتفاع محدود في معدل الفائدة، على الرغم من التدخلات الفورية لبنك المغرب لتبديد فتيل التوترات. ومع ذلك، تم تسجيل انخفاض طفيف لأسعار الفائدة بين البنوك ومعدلات سندات الخزينة في الفصل الرابع لسنة 2010. فالأسواق المصرفية لا تزال تعاني من آثار عدة عوامل تحد من السيولة، ومنها العجز الكبير في الميزان التجاري والتطور الأقل دينامكية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفيما يخص التمويلات النقدية للاقتصاد، فقد عرفت بعض التحسن خلال الفصل الرابع 2010. ويبدو أن مرحلة الهبوط التي عرفتها الكتلة النقدية قد وصلت إلى نهايتها، لتبدأ مرحلة جديدة من النمو لا يزال يتعين التأكد منها في الأشهر المقبلة. فالكتلة النقدية شهدت ارتفاعا، دون التأثيرات الموسمية، ب 1,1٪، مقارنة مع الفصل الثالث لعام 2010، مقابل 0,7٪ في الفصل السابق. يرجع هذا الاتجاه التصاعدي إلى زيادة 7٪ من الموجودات الخارجية الصافية وارتفاع الديون على الاقتصاد ب 0,5٪. في المقابل، ساهمت الديون الصافية على الإدارات المركزية سلبا على النمو النقدي (3- ٪).

تحول في مسار سوق البورصة أوائل سنة 2011

شهد سوق الأسهم تحولا في مساره خلال الفصل الأول من عام 2011، حيث انخفضت مؤشرات البورصة بشكل ملحوظ، مع شيء من التذبذب. هذه التطورات السلبية ترجع أساسا إلى الأحداث السياسية في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية العام، مما دفع المستثمرين الأجانب إلى الحد من تعاملاتهم مع الأسواق في المنطقة وأيضا في بورصة الدار البيضاء. وعلى الرغم من نشر الشركات المدرجة في البورصة لنتائج مرضية عموما لسنة 2010، لا يزال التعامل في سوق الأسهم هشا، حيث عرف مؤشرا MADEX و MASI انخفاضا ب 3,8٪، في الفصل الأول 2011، مقارنة بالفصل السابق. ورافق هذا الانخفاض تقلص ملموس في حجم التداولات (43,1 -٪).